مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الوسطية في السلوك السياسي الخارجي العماني (1970 - 2020)
اسم الكاتب: د. محمد مرعي جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/423
تاريخ الاسترداد: 2026/07/09 18:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Moderation in Omani External political behavior (1970-2020)

Dr.Mohamed M. Jasim
Imam Jaafar Al-Sadiq University/Al-Muthanna

DOI: https://doi.org/10.30907/jj.v0i62.597

Receipt date:08/26/2020 accepted date:9/8/2020 Publication date:12/31/2021

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

The research entitled (Moderation in Omani External Political Behavior 1970-2020. contained introduction and two sections conclusion and recommendations. The introduction included a general overview of the topic, and the importance of the political behavior of the State of Oman during the past fifty years. The research clarified the reasons for the Sultanate's adoption of moderation policy in its foreign policy during the reign of Sultan Qaboos bin Said during the period (1970-2020) after its foreign policy before 1970 was characterized by isolation from the regional and international contexts.

The first topic dealt with developments in the foreign policy of the State of Oman during the period of Sultan Qaboos's rule, who worked to implement moderate behavior in foreign policy. Sultan Qaboos pursued this policy for several reasons, foremost of which is maintaining social security and continuing to implement economic development programs, and to ensure the success of this policy, Sultan Qaboos worked to solve problems with neighboring countries, taking into account the specificity of the geographical location of the State of Oman. The second section deals with the issue of moderation in international political interactions. By

reviewing selected examples of Omani middle behavior, such as the Omani interaction affecting the Yemeni and Syrian crises, as well as mediation in the negotiations of the Iranian nuclear file. Oman has achieved clear success in it, especially in resolving the Iranian nuclear program crisis with major countries, which made the Sultanate the focus of attention angain respect from the regional and international countries. The research ended with the conclusions and recommendations.

Key words: Political conduct, sultanate, moderation, qaboos, crisis, mediation

---

الوسطية في السلوك السياسي الخارجي العماني (١٩٧٠-٢٠٢٠)

د. محمد مرعي جاسم

جامعة الامام جعفر الصادق (عليه السلام)/**فرع المثنى**

تاريخ الاستلام:٢٠٢٠/٨/٢٦ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/٩/٨ تاريخ النشر:٢٠٢١/١٢/٣١

الملخص:

تضمن البحث الموسوم (الوسطية في السلوك السياسي الخارجي العماني ١٩٧٠-٢٠٢٠) ، المقدمة ومبحثين ، إضافة إلى الخاتمة والتوصيات ، وقد تضمنت المقدمة فكرة عامة عن الموضوع ، وأهمية السلوك السياسي لدولة عمان خلال السنوات الخمسين الأخيرة إذ حاول البحث توضيح أسباب تبني سلطنة عمان السياسة الوسطية في سياستها الخارجية في عهد السلطان قابوس بن سعيد خلال المدة (١٩٧٠-٢٠٢٠) بعد أن كانت سياستها الخارجية قبل عام ١٩٧٠ تتسم بالعزلة عن المحيطين الإقليمي والدولي.

وقد تناول المبحث الأول التطورات السياسية الخارجية لدولة عمان ، خلال مدة حكم السلطان قابوس ، والذي عمل على تطبيق السلوك الوسطي في السياسة الخارجية ، وقد أتبع السلطان قابوس هذه السياسة لعدة أسباب ، في مقدمتها المحافظة على الأمن المجتمعي ، والاستمرار في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، ولضمان نجاح هذه السياسة عمل السلطان قابوس لتصفير المشكلات مع الدول المجاورة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية الموقع الجغرافي لدولة عمان، وتطرق المبحث الثاني لموضوع الوسطية في التفاعلات السياسية الدولية ، باستعراض نماذج مختارة من السلوك الوسطي العماني، كالتفاعل العماني المؤثر في الأزمتين اليمنية والسورية، وكذلك الوساطة في مفاوضات الملف النووي الإيراني ، وقد حققت عمان فيها نجاحاً واضحاً ، وخاصة في حل أزمة

البرنامج النووي الإيراني مع الدول الكبرى مما جعل السلطنة محط اهتمام واحترام الدول في المحيطين الإقليمي والدولي ، واختتم البحث بالخاتمة التي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات الافتتاحية : (لسلوك السياسي ، السلطنة ، الوسطية ، قابوس ، الأزمة ، الوساطة)

المقدمة:

لا ريب ان الوسطية في السلوك السياسي الخارجي تُعد من الحالات النادرة في العلاقات الدولية فلا تزال العلاقات بين الدول منذ القدم وحتى الوقت الراهن مطبوعة غالباً بعلاقات التنافس والصراع ، وذلك لتقاطع مصالحها الوطنية ومطامحها سواء كانت دول صغرى أو كبرى ، وهو ما يضعف ويقلل فرص انتهاج السلوك الوسطي في سياستها الخارجية.

أن أهمية البحث تتجلى في انتهاج سلطنة عمان للسلوك الوسطي في سياستها الخارجية ، طيلة نصف قرن ١٩٧٠-٢٠٢٠ (عهد السلطان قابوس بن سعيد)، على الرغم من كونها إحدى الدول الصغرى في عالم الجنوب، مع تواضع إمكاناتها قياساً بإمكانات الدول العظمى والكبرى ، فضلاً عن وقوعها في منطقة حساسة تتنافس فيها القوى الكبرى (الشرق الأوسط) وتطل على مضيق هرمز ، عقدة تصدير النفط العالمية.

يكمن الهدف الرئيس من هذه الدراسة في معرفة الأسباب والدواعي التي حدت بعُمان إلى انتهاك السلوك الوسطي في سياساتها الخارجية كما تنصرف الدراسة إلى أثبات فرضية مؤداها: أن حكمة وكياسة صانع القرار الأول (قابوس) ، وقدرته على توظيف إمكانات عُمان ، وإدراكه العميق للمتغيرات الداخلية ، والتفاعل الحاذق مع بيئة دولية مضطربة (الشرق الأوسط) كلها مكنت السلطنة من انتهاج السلوك الوسطي.

ولأثبات تلك الفرضية توزعت هيكلية البحث إلى مبحثين ، تناول الأول التطورات في السياسة الخارجية العمانية، من حيث المتغيرات والأهداف ومؤسسات صنع السياسة الخارجية وآليات صنعها ، فيما تناول المبحث الثاني الوسطية في التفاعلات السياسية الدولية من حيث دواعي انتهاج الوسطية ومرتكزاتها في السلوك العماني ، ثم التطرق إلى أهم النماذج التطبيقية المختارة من السلوك الوسطي ، وتضمن البحث خاتمة لأهم النتائج.

المبحث الأول
التطورات في السياسة الخارجية العمانية

تميزت السياسة الخارجية لسلطنة عمان بالعزلة الطوعية أو الاختيارية قبل عام ١٩٧٠، إلا أنها وبعد تسنم قابوس بن سعيد السلطة في ٢٣/يوليو/١٩٧٠ سعت إلى مد جسور الصداقة والتعاون مع مختلف الدول ، وفق أسس عدم التدخل وحسن الجوار واعتماد الحوار سبيلاً لحل الخلافات والمنازعات ، وانتهجت الحياد والوسطية في التعامل مع معطيات الاحداث[١] ولمتابعة تلك التطورات سنتناول في المطلب الأول أهم المتغيرات المؤثرة فيها وأهم اهدافها ، وفي المطلب الثاني المؤسسات المعنية بصنع تلك السياسة وآلياتها.

المطلب الأول : متغيرات وأهداف السياسة الخارجية

هناك العديد من المتغيرات والأهداف التي تحدد بوصلة توجهات السياسة العمانية في التعامل مع مفردات البيئتين الإقليمية والدولية ، وهو ما سنتناوله من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية العمانية

يبدون أن هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في السياسة العمانية ، والتي تباينت في انعكاسها على حركة صناع القرار في التفاعل بالبيئة الدولية ، فكان بعضها داعم والآخر يعالج ولعل من أهمها :

١. **المتغير الجغرافي:** يمتد أقليم السلطنة ما بين طول ٥١,٥٠ و ٥٩,٤٠ درجة شرقاً وخطي عرض ٥٦,٢٠ و ١٦,٤٠ درجة شمالاً ، يحدها مضيق هرمز وإيران شمالاً ، واليمن جنوباً ، ومن الغرب تحدها السعودية والإمارات ، ومن الشرق بحر العرب ، وهي بذلك تطل على ثلاثة بحار ، بحر عمان وبحر العرب والخليج العربي[٢]. وقد أملى هذا الموقع ذو الأهمية الاستراتيجية أعباء أمنية واقتصادية كبيرة عليها ، فضلاً عن حساسية المنطقة برمتها ، لمرور خطوط تصدير الطاقة العالمية ، ومهمة الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها[٣] .
٢. **المتغير التاريخي والحضاري:** ارتبطت السلطنة بالعديد من التجارب التاريخية والتفاعلات المجتمعية مع العديد من دول آسيا وأفريقية ، وأرست أواصر التواصل الحضاري والمصالح المشتركة مع تلك الدول عبر التاريخ ، وهو ما افضى إلى تمسك صناع القرار فيها بسياسة التسامح الديني والثقافي والحضاري ، وتعزز وشائج الصداقة والتعاون ونبذ الإرهاب والارتكاز على قواعد راسخة من العدالة والتفاهم المشترك مع الدول الإقليمية والأمم الأخرى [٤].
٣. **المتغير الاقتصادي :** شهد هذا المتغير تطورات متلاحقة ، وعبر مراحل تاريخية مختلفة من البطالة وتدني دخل المواطن إلى الرفاهية الاقتصادية وانتعاش سوق العمل ، وتسارع وتائر الاستثمار ، حتى شكلت عُمان بيئة استثمارية مثالية للشركات والمستثمرين الاجانب [٥].

كما اسهمت القطاعات غير النفطية (الزراعة ، الثروة السمكية ، التعدين) في دعم

التنمية الاقتصادية ، وكل ذلك أدى إلى نمو في ناتج عمان حتى بلغ عام ١٩٨١ إلى (١٠٦) مليار ريال عماني ويزداد عام ٢٠١١ ليصل إلى (٢٢٠٧) مليار ريال [٦]. وبلغ إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٨ (٧٩,٢٨) مليار دولار أمريكي[٧]. وقد أدت كل تلك التطورات إلى اتاحة فرص واسعة أمام صناع القرار ، يحدوهم قابوس ، إلى أرساء دولة مؤسسات ، وخلق فرص استثمار ، وتكوين مؤسسات راسخة لأدارة التنمية ، وجدارة ائتمانية ، وسمعة دولية جيدة ، ومواكبة عملية التطور العالمي [٨].

٤. **المتغير العسكري :** منذ تسلم قابوس السلطة ١٩٧٠ عمد إلى امتلاك قوات عسكرية مقاتلة أكثر تطوراً مهمتها حفظ الأمن والاستقرار [٩]، فضلاً عن إسهامها في بناء علاقات مستقرة مع الدول الإقليمية ، عن طريق الحوارات والاتصالات العسكرية ، كما اسهمت السلطنة في تأسيس قوة للرد السريع داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، وأشاعة ثقافة الأمن الجماعي.

وبلغ عدد القوات المسلحة عام ٢٠١٤ (٤٤,١٠٠) جندي ، استطاعت تجفيف منابع التآمر الداخلي والخارجي [١٠]. وابتعدت عمان عن أن تكون طرفاً في أي حلف عسكري، إذ رفضت سياسة المحاور ، وكانت تلك القوات ردءاً لسلوك سياسي خارجي داعم للحياد والوسطية[١١].

الفرع الثاني : أهداف السياسة الخارجية العمانية:

اعتمدت عمان العديد من المبادئ والأهداف في تفاعلها مع الوحدات السياسية الدولية لعل من ابرزها [١٢]:

١. المساهمة بتحقيق الأمن والسلام الدولي ، والحضور النشط في المنظمات الدولية ، والالتزام باحترام كافة القوانين والأعراف الدولية[١٣].
٢. انتهاج سياسية حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، وفض النزاعات بالطرق السلمية والنأي بالسلطنة عن كافة الصراعات الدولية والإقليمية[١٤].
٣. دعم وتعزيز العلاقات العربية – العربية ، والسعي لحل القضايا التي تهم البلدان العربية بالطرق السلمية كقضية فلسطين ، والمحافظة على وحدة الصف العربي باعتماد سياسة الأبواب المفتوحة مع جميع البلدان العربية [١٥].

٤. الحرص على استتباب الأمن في الخليج العربي ومضيق هرمز ، والسعي إلى تطوير علاقات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي واستقراره كونه يمثل عقدة انتاج وتصدير النفط العالمي.

٥. تفعيل المصالح المشتركة مع الدول الأخرى بغض النظر عن مواقفها السياسية، والانفتاح على الدول الأخرى ، بإقامة علاقات اقتصادية قائمة على الاستثمار المتبادل[١٦].
٦. تطوير التعاون مع الدول المطلة على المحيط الهندي[*] وتنشيط التعاون الإقليمي معها في كافة المجالات .
٧. دعم وتعزيز العلاقات مع الدول الأفريقية ، وتفعيل التعاون مع شرق أفريقيا ، لاسيما أثيوبيا والصومال بعدّهما مجالاً لتوزيع منتجات السلطنة[١٧] .

المطلب الثاني : مؤسسات وآليات صنع السياسة الخارجية

سنحاول في هذا المطلب تبيان المؤسسات التي تضطلع بمهمة اتخاذ القرار السياسي الخارجي العماني ، وهو ما سنتناوله في الفرع الأول من هذا المطلب ، كما سنتناول في الفرع الثاني منه الآليات التي يعتمدها صناع القرار في صناع السياسة الخارجية العمانية.

الفرع الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية

حدد النظام الأساس للسلطنة وهو دستور صدر عام ١٩٩٦ على وفق المرسوم السلطاني رقم (١٠١) والمعدل سنة ٢٠١١، المؤسسات التي تضطلع بمهمة اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، أما قبل عام ١٩٩٦ فكانت السلطنة تدار عن طريق بعض التشريعات المتمثلة بالمراسيم السلطانية[١٨]. ومن خلال متابعة عملية صنع السياسة الخارجية العمانية بعد عام ١٩٧٠، نجد أن الدور القيادي والتوجيهي في اتخاذ القرارات يضطلع به السلطان قابوس حتى وفاته ٢٠٢٠، فالدور الرئيس في تلك العملية بقي في يده وفقاً لما رسمه الدستور ، فضلاً عن مؤسسات أخرى تسهم بشكل ضئيل في تلك العملية[١٩] .

إزاء ما تقدم تتوزع مؤسسات صنع السياسة الخارجية في سلطنة عمان إلى:

١. **رئاسة الدولة (السلطان) :** يعد السلطان وفقاً للمادة (٤١) من الدستور هو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة ، كما حددت المادة (٤٢) المهام التي يضطلع بها ، والتي من بينها: المحافظة على استقلال البلاد وامنها ومصالح شعبها ، ويمثل الدولة في جميع علاقاتها

الخارجية ، وتعيين الوزراء واصدار القوانين ، وتعيين الممثلين السياسيين لدى الدول الأخرى، ويوقع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، ويعين صناع القرار في السلطنة من رئيس الوزراء إلى المسؤولين عن دوائر وزارة الخارجية[٢٠] ويوضح بذلك موقعه رئيساً ويكاد يكون منفرداً في عمليات صنع القرار السياسي الخارجي ، وتأتي مؤسسات صنع القرار الأخرى ، مؤسسات استشارية ومنفذة أكثر منها مشرعة.

إزاء ما تقدم ، كان للتكوين النفسي والفكري لقابوس أثراً واضحاً في سلوكه الشخصي ، كصانع قرار أول في عمان ، إذ أن ولادته في منطقة جبلية (ظفار) وصمته بالشجاعة والقدرة على التحمل والنزوع إلى القيادة ، ورفض الوصاية من الخارج ، فضلاً عن ظروف نشأته وتربيته جعلت منه إداري محنك ، ومقاتل عمل بكل اقتدار على توحيد البلاد وأنهاء الحروب الأهلية ، فقد أكمل دراسته في بريطانيا إذ التحق بكلية (ساند هيرست) العسكرية ، والتي كانت مثالاً للصرامة والانضباط ، ناهيك عن الكاريزما التي يتمتع بها ، فعمد إلى تأسيس الدولة انطلاقاً مما تعلمه من انضباط وعلم وواقعية وتحمل مسؤولية[٢١]. وكل ذلك جعل من سلوكه السياسي، سلوكاً متعقلاً حيادياً قادراً على الاستشراف.

٢. **مجلس الوزراء :** بعد تولي قابوس الحكم استحدث مؤسسة مجلس الوزراء ، ويقوم السلطان برئاستها ، ومن مهام المجلس معاونة السلطان في رسم السياسة العامة للدولة ، والاشراف على سير عمل الجهاز الإداري فيها ، ويُعد المجلس أعلى سلطة تنفيذية ، ويستمد سلطاته من (قابوس) ، والمجلس مسؤول مسؤولية تضامنية أمامه[٢٢].

٣. **وزارة الخارجية :** وهي الجهاز التنفيذي للسياسة الخارجية العمانية ، والمسؤولة عن تنظيم وتوجيه علاقة السلطنة بالدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية ، فضلاً عن اضطلاعها بمهمة جمع المعلومات والاستشارات وأن من أهم دوائر الوزارة الدائرة العربية والإسلامية[٢٣] والدائرة العالمية ودائرة المحيط الهندي[٢٤].

الفرع الثاني : آليات صنع السياسة الخارجية

سنتناول في هذا الفرع الآليات التي اعتمدها صناع القرار العماني في عملية صنع السياسة الخارجية ، والتي حددت اتجاه بوصلة سلوكهم السياسي الخارجي ، وطبعته بالسمة الوسطية ولعل من أهمها :

١. **اعتماد منهجية التخطيط المسبق :** التزمت السلطنة بعدم اتخاذ قرارات متسرعة أو غير مدروسة ، وعدم الانحياز المسبق لأي طرف دولي دون آخر ، فقد أتسم سلوكها

بالموضوعية والإيجابية ووفق ما تمليه المفاهيم الحديثة للمجتمع الدولي ، وذلك من خلال الانفتاح الواعي على التطورات التي يشهدها العالم المعاصر [٢٥]. إلا أن كل ذلك لا يلغي التأثر بـ (الثابت المقدس) من الموروث الديني والحضاري للسلطنة من جهة ، وطبيعة الشخصية العمانية المطبوعة بالعقلانية والتبصر والتي تجمع بين المحافظة والحداثة [٢٦] من جهة أخرى .

٢. **ألغاء تأثير الإيديولوجيات في التعامل الدولي :** فالسلطنة ابتعدت عن الاستقطاب في عمليات التفاعل بالبيئة الدولية ، وركزت على احترام الآخر، مبتعدة عن أية فكرة دينية أو قومية أو مذهبية ، ولم تتبنى أي فكر مذهبي سياسي[٢٧] كما أن عمان وقفت على مسافة واحدة من كل الأقطاب سواء كانت إقليمية أو دولية ، وتعاملت مع الجميع بصورة متوازنة ودون انحياز أو تفضيل لدولة على أخرى[٢٨].

٣. **استخدام منهجية التوفيق بين الخلاف والاتفاق :** وذلك من خلال الارتكاز على عدم التحيز والوسطية في التعامل مع الدول المتنازعة والمتصارعة ، ونزع فتيل الأزمات عبر انتهاج التهدئة والحياد الإيجابي تارة ، والوسيط المحايد والموضوعي في حل الخلافات والنزاع والملفات المثيرة للجدل بين الدول تارة أخرى[٢٩].

٤. **اعتماد الحكمة والاتزان والتحسب لعو اقب الأمور:** إذ طفق صناع القرار إلى الظواهر والحقائق برؤية ثاقبة ، والتحسب لعواقب ما يحدث في المستقبل ، فيتم التعاطي مع القضايا المطروحة بالمزيد من التأني والموضوعية ، لأن السلطنة أدركت أن موقعها الجيوستراتيجي حملها مسؤولية تأمين مدخل الخليج العربي ، كأهم خلجان العالم[٣٠] فالموقع فرض عليها خصوصية وحساسية الجوار الإقليمي عند اتخاذ أي قرار سياسي، فضلاً عن رفض السلطنة عسكرة الصراعات الدولية وسياسة الأحلاف والمحاور ، للأهتمام بالتنمية المستدامة بالداخل ، والتعاون والسلام في الخارج من أجل خير البشرية جمعاء كما أشار قابوس[٣١] .

٥. **الالتزام بمنهجية الحوار:** أكد صناع قرار عمان ضرورة أجراء الحوار للحصول على الحقوق المشروعة كسبيل وحيد، والابتعاد عن أي سبيل آخر لحسم القضايا العالقة ، وحتى الحساسة منها كقضية فلسطين، إذ دعت السلطنة إلى حوار (عربي – عربي) كطريق وحيد لحل القضية، وعلى عكس غالبية الأنظمة العربية التي اعتمدت الحسم العسكري[٣٢].

٦. **التسامح مع الآخر:** عكفت السلطنة على التعامل بصفاء وحسن نية مع الآخر، بغض النظر عن موقفه غير الودي معها، فعلى الرغم من معارضة السعودية والكويت لأنضمام السلطنة إلى جامعة الدول العربية، إلا أن عمان تعاملت بود وشفافية معهما ، كما أن الصين والاتحاد السوفيتي أحتوتا المعارضة العسكرية الانفصالية ضد الحكومة العمانية ، إلا أن السلطنة أقامت معهما علاقات متينة قائمة على التعاون والاستثمار المتبادل[٣٣].

المبحث الثاني

الوسطية في التفاعلات السياسية الدولية

لاريب أن الأنظمة السياسية التي تنتهج الوسطية أو الحياد في تفاعلاتها الدولية ، تتميز بشكل عام بخطاب سياسي واقعي ومعتدل ، وتتعامل بمرونة حيال المشكلات الدولية ، كل ذلك من أجل الحفاظ على المصلحة الوطنية ، فاتخاذ المواقف المتصلبة والمتشنجة ، والدخول بمجابهات وحروب مع الدول الأخرى ، سيؤدي إلى نتائج سلبية على استقرار النظام السياسي وعمليات التنمية المستدامة فيه ، ويقلل من قدرته في تحقيق أهدافه ومطامحه في البيئة الدولية ، أن نشوء السلوك الوسطي في عمان لم يكن محض صدفة ، وإنما جاء كما يقول لويد جنسن – نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ، لتكون الركن الأساس في السلوك السياسي ، ويحقق أكبر قدر من الأهداف التي يرنو لها صناع القرار[٣٤].

أزاء ما تقدم سنحاول البحث في أهم الأسباب والمرتكزات التي حددت بعمان لأنتهاج الوسطية ، وهو ما سنتناوله في المطلب الأول ، كما سنتناول نماذج مختارة من السلوك الوسطي تجاه الأزمات الدولية ، في المطلب الثاني :

المطلب الأول : دواعي الوسطية ومرتكزاتها :

سيتناول هذا المطلب أهم الدواعي والأسباب التي حدت بصناع القرار العماني انتهاج الوسطية في سلوكهم السياسي من جهة ، والمرتكزات التي استندوا عليها في مباشرة ذلك السلوك من جهة أخرى.

الفرع الأول : دواعي الوسطية

أن من أهم الدواعي والأسباب التي حدت بالنظام حتى عام ٢٠٢٠ (عهد السلطان قابوس بن سعيد)

١. **الاستقرار السياسي والأمني :** منذ وصول قابوس إلى سدة الحكم عمل على إشاعة مناخ من التسامح والاعتدال بين أفراد المجتمع ، وبناء المؤسسات المدنية ، مؤكداً (أن السلام مذهب آمنابه ونسعى إليه دون تفريط أو إفراط) [٣٥] ، فبعد انهاء ثورة ظفار وخلق بيئة من التفاهمات وأرساء دعائم دولة حديثة وعدم وجود أحزاب سياسية[٣٦]، ساعد في دعم

الاستقرار الداخلي دون معارضين وقطع الطريق على أية رؤى أخرى واجندات اجنبية قد تسبب في تمزيق الوحدة الوطنية ، فضلاً عن ترسيخ المشاركة السياسية لجميع المواطنين دون تميّز[٣٧] وكل ذلك أدى إلى استيعاب جميع مكونات المجتمع ، وتماسك النسيج الاجتماعي[٣٨]وتمثيل جميع القبائل والمناطق والمذاهب وتوفير سبل العيش اللائق لكافة أفراد المجتمع كلها مؤشرات رسخت استقرار النظام السياسي والأمني في عمان [٣٩].

٢. **تأمين الانسجام المجتمعي والتعاون الدولي:** أن الحركة السياسية الداخلية (الدينامية السياسية) في أية وحدة سياسية دولية، تؤثر بشكل فاعل في تفاعل الدولة في المحيط الدولي، إذ أن المجتمعات الممزقة أثنياً وغير المستقرة لا تتمكن من تجنيد طاقتها لرفد حركة الدولة السياسية الخارجية[٤٠] أن النهضة الاجتماعية والاقتصادية التي احدثها قابوس ، وشعبه لمواكبة التطورات الثقافية المعاصرة (الحداثة) ، ولا سيما بعد تشجيع قابوس للتبادل الثقافي مع مختلف دول العالم ، ومد جسور الصداقة والتعاون مع جميع الدول، كل ذلك جعل السلطنة تحضى باحترام وتقدير المجتمع الدولي[٤١].

٣. **المحافظة على الثابت المقدس :** اعتمدت عُمان الإسلام والموروث الحضاري للأمة العربية كأساس منهجي في عمل نظامها السياسي، وعلى الرغم من حث الخطى المتسارعة نحو الحداثة والتقدم العلمي، إلا أنها اعتمدت الموروث دون تحجر ، وأدراك ما يستجد من تطورات في العالم دون المساس بالثواب ، فبعد تسنم قابوس السلطة أعاد الهياكل التنظيمية للدولة ونظام الحكم[٤٢].

٤. **الاستمرار المتواتر ببرامج التنمية :** أن تنفيذ واستمرار برامج التنمية في أي دولة من البلدان يتطلب بيئة مستقرة داخلياً ، وعدم استنزاف قدرات الدولة خارجياً، فداخلياً حرص صناع القرار العماني على تحقيق الانسجام الاجتماعي وتنويع مصادر الدخل القومي ، بدعم قطاعات النقل والسياحة والزراعة والتعليم، وهو ما هيئ الأرضية المناسبة لجذب الاستثمارات ، أما خارجيا فحرصت عمان على تفادي أية حروب أو نزاعات خارجية ، وكل ذلك كان مدعاة للحفاظ على قدرات الدولة المادية والمعنوية ، وأسهم إلى حد بعيد بإستمرار برامج التنمية[٤٣] .

الفرع الثاني : ركائز الوسطية

بعد أن بينا أهم الدواعي والأسباب التي دفعت صناع القرار العماني لأنتهاج السلوك السياسي الخارجي الوسطي ، نجد أن هناك العديد من المرتكزات التي اعتمدتها السلطنة لأنتهاج الوسطية لعا من أهمها:

١. **تصفير مشكلات الحدود :** بعد عام ١٩٧٠ انتهت المرحلة الانعزالية في السياسة الخارجية، إذ نهجت عمان سياسة اتسمت بالتفاعل العقلاني مع متغيرات البيئة الإقليمية والدولية، بعيداً عن التطرف ، واضطلع قابوس بالتعامل بحكمة وموضوعية [٤٤] مع الأحداث الدولية مبتعداً عن الانفعال والتسرع في اتخاذ القرارات العربية والدولية[٤٥] .

وتم فتح العديد من البعثات الدبلوماسية على وفق المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وتجنب المواجهات التي تخلق المعادين، فأنهى خلافاته الحدودية مع إيران عام ١٩٧٥ ومع السعودية في آيار ١٩٩١ ومع اليمن في تشرين الأول ١٩٩٢، ملتزماً بالمبادئ الاساسية للقانون الدولي والشرعية الدولية[٤٦] .

٢. **الخطاب السياسي الحيادي المتزن:** لا ريب أن الخطاب السياسي يعد آصرة وبوصلة التفاعل بين الوحدات السياسية الدولية ، ومن خلاله تتحدد معالم السلوك السياسي للدولة وقد احتل الخطاب السياسي العماني مكاناً متميزاً في السياسة الخارجية للسلطنة فقد اعتاد قابوس توجيه خطاب كل عام في يوم ١٨ تشرين الثاني بمناسبة العيد الوطني العماني ، يضمنه الموقف الرسمي للسلطنة من القضايا والملفات الإقليمية والدولية[٤٧].

وقد أكد (أحمد بن يوسف الحارثي) وكيل وزارة الخارجية العمانية على أن الخطاب السياسي منذ تولي السلطان قابوس أفضى إلى سياسة خارجية هادئة ومتوازنة ووسطية ، تسعى إلى علاقات صادقة وتعاون مثمر، وهي بمثابة قوة ناعمة في سياسة عمان الخارجية ، أنطلاقاً من منهج الوسطية في التعامل مع شعوب وحكومات العالم، وهو ما جعلها موضع اعتبار وتقدير من جميع الدول[٤٨].

٣. **خصوصية الموقع الجغرافي :** تقع عمان في الربع الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية وتمتد اطلالتها الساحلية لأكثر من (٣١٦٧) كم ، تبدأ من بحر العرب ومدخل المحيط الهندي ، وتمتد إلى بحر عمان حتى مضيق هرمز عند محافظة مسندم شمالاً[٤٩]. وقد حمل هذا الموقع عُمان مسؤولية مضافة ينوء بها صناع القرار في حماية مدخل الخليج العربي من الأطماع الخارجية[٥٠] من جهة، كما أتاح للسلطنة استقلالاً أمنياً وسياسياً وحماية طبيعية متميزة ، فضلاً عن منافذها البرية التي تمر عبر سلاسل جبلية وعرة، منحت عمان مناعة طبيعية للدفاع عن أقليمها من جهة ثانية[٥١].

٤. **شخصانية السلطة :** وفقاً للمادة الخامسة من النظام الأساسي للسلطنة لعام ١٩٩٦ والمعدل عام ٢٠١١ (السلطنة نظامها وراثي .. وأن السلطان صاحب السلطة العليا والنهائية للسلطنة) وبالتالي يطبع السلطة بطابعه الشخصي ، أما رئاسة مجلس الوزراء والمجالس المتخصصة والمحلية ومجلس الشورى والهيئات العليا للقضاء ، فجميعها تخضع لسلطة السلطان[٥٢] من تعيين رؤسائها إلى تحديد صلاحياتها وفضلاً عن ذلك ، فأن السمات الشخصية لقابوس كصلابة وقوة شخصيته وحنكته في إدارة الدولة ، وتأثير دراسته العسكرية في (ساند هيرست) ببريطانيا وإيمانه بضرورة التغيير والانقلاب على والده ، كل ذلك طبع حركة النظام السياسي العماني بسمة الدينامية ،وتفرده باتخاذ قرارات السياسة الخارجية[٥٣].

فالرؤية الموحدة للسلطان جعلت من السلوك السياسي العماني يتأنى عن تجاذبات الأطراف الأخرى، وتبقيه في الاتجاه المتوازن والوسطي ، وبما يبعد السلطنة عن أية منزلقات أو تسرع أو انحياز.

المطلب الثاني : نماذج مختارة من السلوك الوسطي :

يبدو أن السلوك الوسطي الذي تنتهجه بعض الوحدات السياسية الدولية تجاه الأزمات والمشكلات الدولية، يرتبط بجملة مرتكزات وظروف ترتبط بتحقيق المصلحة الوطنية ، وتجنباً لأية أخطار أو خسائر، إذ أن خيارات صناع القرار فيها لا تتحدد وفقاً لمفردات قوة الدولة ، أو نسقها العقيدي ، ولكنها تتحدد بالأساس وفقاً لتصورات وإدراك صناع قرارها وبما يحقق المصلحة الوطنية للدولة[٥٤] .

أن نشوء السلوك الوسطي في عُمان جاء نتيجة تراكم عدة عوامل سياسية واقتصادية وثقافية لسنين طويلة ، وهو ما افضى إلى نخبة من صناع القرار يقودها قابوس ، جعلوا من الوسطية ركناً أساسياً في عملهم الدبلوماسي والسياسي الخارجي ، فضلاً عن دور الوساطة التي مارستها السلطنة تجاه العديد من القضايا والمشكلات الإقليمية والدولية والتي سنتناولها من خلال ما يأتي :

الفرع الأول : الموقف من الأزمات العربية :

سنحاول في هذا الفرع الإشارة إلى أنموذجين هما: السلوك الوسطي تجاه الأزمة اليمنية ، والسلوك الوسطي حيال الأزمة السورية.

١. **الوسطية في التعامل مع الأزمة اليمنية :** منذ بداية الأزمة تعاملت السلطنة بالحياد وبدرجة عالية من المسؤولية لأيجاد حل لها ، فاليمن تشترك مع عُمان بحدود يبلغ طولها (٢٨٨) كم ، وهو ما قد يسهل انتقال الصراع إلى عمان ويشكل تهديداً لأمن المنطقة ، ولأجله عمد صناع القرار العماني إلى عدم قطع العلاقات مع اليمن ، ورفضهم لقرار الحرب على اليمن[٥٥] . كما امتنعوا من نقل سفارة عُمان من صنعاء إلى عدن ، كباقي دول مجلس التعاون الخليجي وردت السلطنة على الاتهام السعودي بتعاطف عمان مع الحوثيين ، إذ أوضح (يوسف بن علوي) وزير الخارجية العماني (بأن الإعلام البس الحوثيين زياً غير زيهم)[٥٦] .

إزاء ما تقدم رفضت السلطنة مشاركة التحالف العربي بقيادة السعودية في عملية (عاصفة الحزم)[*]

اتساقاً مع سلوكها السياسي الخارجي الوسطي من جهة ، وأن بالمشاركة سينتقل الصراع إلى أراضي السلطنة بحكم الجوار والتداخل العشائري بين الشعبين اليمني والعماني من جهة ثانية ، هذا فضلاً عن عد الحرب (حرباً بالوكالة بين قوى عربية وإيران) ، فكان الموقف الوسطي للسلطنة خياراً عقلانياً متزناً من الأزمة[٥٧] .

٢. **الوسطية في الموقف من الأزمة السورية :** منذ اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١، عقدت السلطنة العزم على حلها وفقاً لخطة دبلوماسية ، ونأت بنفسها عن التورط بالأنحياز إلى أي من محوري الأزمة ، المحور الروسي – الإيراني الداعم للرئيس بشار الأسد ، أو المحور الغربي الأمريكي ودول مجلس التعاون الخليجي الرافض لبقاء الأسد. وحافظت عمان على علاقتها مع سوريا، وأجرت العديد من المباحثات بين وزير خارجيتها (يوسف بن علوي) ونظيره السوري (وليد المعلم) منها في مسقط (آب ٢٠١٥) كما قام علوي بأجراء مباحثات مع الرئيس السوري (ت١/٢٠١٥)[٥٨] .

وطرحت مشروعها السلمي الداعي إلى فتح حوار مع كافة الأطراف ، واستبعاد أي تدخلات ذات طابع عسكري ، كما دعت إلى القضاء على الإرهاب ، لأن ظهور جماعات مسلحة خارج المعارضة (مثل جبهة النصرة ، داعش) قد عقد الأزمة [٥٩] .

الفرع الثاني : الموقف من الملف النووي الإيراني :

سنتناول في هذا الفرع الجهود التي قامت بها السلطنة في مفاوضات الملف النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ، فقد مارست السلطنة دوراً مركزياً في تلك المفاوضات ، بدءاً من الاجتماعات السرية بين الطرفين على ساحل مسقط عام ٢٠٠٩[٦٠] وعد الطرفان (الولايات المتحدة

وإيران) السلطنة وسيطاً موثوقاً به، فالسلطنة ترتبط بعلاقة قوية بالطرفين، فضلاً عن علاقتها الإيجابية بحلفاء أمريكا في المنطقة ، وقد اعتمدت السلطنة منهج الحوار لتقريب وجهات النظر، ونجحت في الوصول إلى اتفاق بين إيران ومجموعة الدول(٥+١)[٦١].

أن دور الوساطة العمانية في الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى ، لا يندرج فقط بما تحضى به السلطنة من احترام وتقدير في الساحة الدولية حسب ، وإنما أيضاً في النظرة الثاقبة لصناع القرار العماني للأبعاد الإقليمية والدولية[٦٢]، فقد صرح (يوسف بن علوي) وزير الخارجية العماني بأن (الإخفاق في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج إيران النووي سيكون كارثة على المنطقة) وأن من يفضل الحرب عليه أن يكون مستعداً لتقبل خسائر فادحة [٦٣] كما أن السلوك السياسي الوسطي للسلطنة ارتبط بأسباب أخرى ، لعل من أبرزها [٦٤]:

- تتشاطئ إيران وعمان في الممر المائي الاستراتيجي (مضيق هرمز) والذي تمر عبره (٣٠%) من صادرات النفط البحرية في العالم، إذ يعمد كل منهما على استتباب الأمن فيه.
- التاريخ الفريد من العلاقات المتميزة بين إيران وعمان ، والذي يختلف عن تاريخ السلطنة بالدول العربية الأخرى.
- سياسة التعايش السلمي التي اتبعها (قابوس) مع جميع الدول المجاورة ، ومن الامثلة على ذلك السلوك الوسطي الذي اتخذته عمان حيال الحرب العراقية الإيرانية ، فقد وقفت على الحياد في الوقت الذي دعمت فيه الدول العربية المجاورة العراق.

أن ما يدل على الجهود المضنية والكثيفة التي بذلها السلطان قابوس في اطار السلوك السياسي الخارجي الوسطي في تحقيق الاتفاق النووي ، ما أكدته وزيرة الخارجية الامريكية السابقة (هيلاري كلينتون) عام ٢٠١١ (أنها لم تكن تتوقع أن المباحثات ستحقق نتائج) على خلفية التوتر والتضاد في علاقات الولايات المتحدة وإيران[٦٥].

الخاتمة :

تبين لنا من كل ما تقدم أن السياسة الخارجية العمانية التي كانت تتسم بالعزلة قبل عام ١٩٧٠، شهدت تطوراً كبيراً بعد تسنم السلطان قابوس بن سعيد السلطنة ، وتميزت بالوضوح والشفافية ، واتسمت بوصلتها بالسلوك الوسطي ، فقد أثرت المتغيرات المؤثرة فيها وبشكل داعم صوب السلوك الوسطي في عملية التفاعل مع البيئة الدولية ، كما تمثلت جل أهدافها في المساهمة بتحقيق الأمن والسلام العالمي، وتعزيز العلاقات العربية – العربية ، واستتباب الأمن في الخليج العربي ، وتفعيل المصالح المشتركة مع الدول الأخرى ، بغض النظر عن مواقفها السياسية، وطيلة المدة من ١٩٧٠-٢٠٢٠ كان السلطان الموجه الرئيس لمؤسسات صنع السياسة الخارجية ، بعدّه صانع القرار والأساس ، وتميزت عملية صنع السياسة الخارجية باعتماد منهجية التخطيط المسبق ، والابتعاد عن الاستقطاب ، والتمسك بالحكمة والاتزان ، والالتزام بالحوار والتسامح مع الآخر.

أن الأسباب التي دعت عُمان لأنتهاج السلوك الوسطي عديدة ، ومن أهمها : المحافظة على الأمن المجتمعي والموروث الحضاري والاستمرار المتواتر ببرنامج التنمية ، أما أهم الركائز التي اعتمدتها فكان من أهمها: تصفير المشكلات الحدودية ، والخطاب السياسي الحيادي المتزن ، وقد أنعكس كل ذلك في التعامل مع الأزمات الإقليمية ، كالأزمتين اليمنية والسورية ، إذا دعت السلطنة إلى الحوار بين الأطراف ، وقدمت العديد من المبادرات ، وركزت على استبعاد التدخلات ذات الطابع العسكري ، أما في مفاوضات الملف النووي الإيراني ، فطفقت عُمان بالتهيئة للاجتماعات السرية منذ عام (٢٠٠٩) بين الإيرانيين والأمريكان ، وطرحت العديد من المبادرات ونجحت نجاحاً كبيراً في وساطتها ، وهو ما أكدته أيضاً وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلنتون) وأن كل تلك النجاحات التي حققتها عُمان عبر انتهاج سلوكها الوسطي في البيئة الدولية ، جعلها محط أهتمام وتقدير دول العالم الأخرى.

الهوامش

١) في تلك التطورات ينظر: محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي ، الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانية ، مجلة المنارة ، الأردن، المجلد ١٣، العدد (٤) ، لسنة ٢٠٠٧، ص ص ٣٧٥-٣٧٩؛ حاتم بن سعيد بن محمد حسن: مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الدولية ٢٠٠٥-٢٠١٦ ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب ، ٢٠١٧، ص ص ٣١-٣٤.

٢) حاتم بن سعيد ، المصدر السابق، ص ٢٥.

٣) يقارن مع : محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان ، م.س.ذ. ص ٣١٧.

٤) ينظر ويقارن مع : أيمن عبد الكريم حسين : الحياد و أثره في السياسة الخارجية العمانية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٨.ص٤١.

٥) ينظر في تلك التطورات : ثريا بنت ثاني الخليفية : التخطيط ودوره في التنمية المستدامة ، تقرير المجلس الأعلى للتخطيط في عمان ، نوفمبر/تشرين الثاني ، ٢٠١٤، ص١٦.

٦) نفس المصدر، ص١٨، الريال العماني (١ ريال = ٢,٦ دولار امريكي) .

٧) Data, albank aldowli. Orgindi Cator / NY.GDP.

٨) Abdulah D. Ahmed and Said Al-Saqri "Natural Resource Depletion, Productivity and Optimal Fiscal strategy. "The IVP Journal of Applied economics , IVP Publications, 2012. Vol. pp. 56-80.

٩) عن تلك القوات وتشكيلاتها ينظر : وزارة الدفاع العمانية على الموقع الرسمي http://www.mod.gov./om.ar.oM وكذلك : رياض نجيب الريس : ظفار قضية الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦ ، ط١ ، مركز الخليج للتنمية ، لندن ، ص٨٦.

١٠) Antony Cordesman: The Gulf Military Forces in An Era of of Asyment Ric War Oman, the Center For strategic And International Studies , Washington DC. 2006. P100.

١١) أنظر وقارن مع : عمر الشهابي وآخرون : الثابت والمتحول ، ٢٠١٤، الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة ، مركز دراسات الخليج لسياسات التنمية ، الكويت، ٢٠١٤، ص٩٨؛ مجموعة مؤلفين : الربيع العماني ، قراءة في الدلالات والسياقات ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠١٣، ص٣٩٦.

١٢) ينظر ويقارن مع : حمود بن عبد الله الوهيبي : أثر الموقع الجغرافي على السياسية الخارجية لسلطنة عمان ١٩٧٠-٢٠١١، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٢، ص ٤١.

١٣) قارن مع : أيمن عبد الكريم ، م.س.ذ. ، ص٤٧.

١٤) ينظر: خلفان بن حمد الزيدي ، محمد بن أحمد الشيرازي؛ عمان ٢٠١٤-٢٠١٥ ، سلطنة عمان ، وزارة الإعلام ، ٢٠١٥، ص ٢٢، كما جاء في خطاب قابوس عام ٢٠٠٦: مناصرة الحق والعدل والسلام والتسامح من أجل توطيد الاستقرار وزيادة النماء والازدهار ومعالجة أسباب التوتر في العلاقات الدولية ، نقلاً عن : حاتم بن سعيد، م.س.ذ.، ص٢٤.

١٥) قارن مع : سالم بن حمد الجهوري : عمان ، دور بارز في دعم القضية الفلسطينية ووحدة الأمة العربية وتقريب وجهات النظر ، عروبة الأخياري ، ص ٢٠، على الموقع http://orobanews.com حمود بن عبد الله الوهيبي،م.س.ذ.، ص٤١.

١٦) فعلى الرغم من موقف الصين ودول المنظومة الاشتراكية (روسيا البيضاء ، أوكرانيا ، لاتفيا ، استونيا ، ليتوانيا) التي كانت تمول المعارضة العسكرية ضد الحكومة العمانية ، إلا أن السلطنة أقامت علاقات اقتصادية معها. أنظر: زكريا بن خليفة المحرمي ، السياسة العمانية المعاصرة ، المبادئ والتحديات ، على الموقع http//www.drzak.net. .

*) وهي عمان ، موريشيوس ، الهند ، جنوب افريقيا ، استراليا ، سنغافورة ، كينيا.

١٧) ينظر: حاتم بن سعيد ، م.س.ذ. ص ص ٢٣-٢٤.

١٨) ينظر: خالد المشاقبة : مؤسسات واجهزة الدبلوماسية العمانية و اقع وتكلعات ، منشورات جامعة اهل البيت ، ٢٠٠٥ ، الأردن ، ٢٠٠٧، ص١٠٨.

١٩) ينظر ويقارن مع : رؤى عليوي حمزة عبيد ، السياسة الخارجية العمانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد: رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧، ص ٤٣، وكذلك لويد جنسن : تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة: أحمد بن محمد مفتي ، محمد السيد سليم ، مطابع الملك سعود ، الرياض ، ١٩٨٩، ص ١٣٣.

٢٠) أنظر وقارن مع : أيمن عبد الكريم ، م.س.ذ. ص٤٩ ، حاتم بن سعيد ، م.س.ذ. ص٣٨.

٢١) نفس المصدر، ص ص ٣٦-٣٧.

٢٢) ينظر: أيمن عبد الكريم م.س.ذ. ص ص ٥٠-٥١.

٢٣) أنظمت عمان إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٦٧٠وإلى منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٢.

٢٤) ارتبطت عمان بر ابطة الدولة المطلة على المحيط الهندي التي تنظم حالياً (ثمان عشرة) دولة وفيما تقدم عن وزارة الخارجية العمانية ينظر: وزارة الخاجية العمانية ، ٢٠١٦، نقلاً عن الموقع الرسمي للوزارة . حاتم بن سعيد م.س.ذ. ص ٣٨. و أيمن عبد الكريم، م.س.ذ. ص ص ٥٠-٥١.

٢٥) يقارن مع : هادي حسن حمودي: الفكر السياسي العماني من الثو ابت إلى المتغيرات ، ط١ ، رياض الريس للكتب والنشر، لندن - قبرص ، ١٩٩٣، ص ٤١١.

٢٦) يقارن مع : أيمن عبد الكريم م.س.ذ. ، ص ٤٤.

٢٧) ينظر: زكريا بن خليفة المحرمي ، م.س.ذ. ، ص ٦ وكذلك : حاتم بن سعيد ، م.س.ذ. ، ص ٢٩.

٢٨) يقارن مع : أحمد عبد طر ابيك : سلطنة عمان وسياساتها الخارجية الهادئة ، ص ٤٨ ، نقلاً عن الموقع WWW. pensandbooks.com

٢٩) ينظر ويقارن مع : أنور عادل محمد ، دبلوماسية الوساطة ، السياسة الخارجية لسلطنة عمان أنموذجاً ، مجلة أبحاث استر اتيجية ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستر اتيجية ، بغداد ، العدد (١٠) ، لسنة ٢٠١٥. ص ١٢.

٣٠) ينظر: عبد الحميد موافي ، عُمان بناء الدولة الحديثة : مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ١١٧.

٣١) ينظر: الخطاب السامي الذي القاه قابوس في الافتتاح السنوي لمجلس عُمان (٦نوفمبر٢٠٠٧) نقلاً عن حاتم بن سعيد ، م.س.ذ. ص ص ٤٠-٤٣.

٣٢) محمد حمد القطاطشة ، عمر حمدان الحضرمي ، م.س.ذ. ، ص ٣٩٢.

٣٣) ينظر ويقارن مع : أحمد عبده طر ابيك ، م.س.ذ. ، ص ٤٨. و أنور عادل محمد ، سم.س.ذ. ، ص٢. وزكريا بن خليفة بن خليفة المحرمي ، م.س.ذ.، ص٦.

٣٤) يقارن مع : لويد جنسن: تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة : محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم ، ط١ ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، ١٩٨٩، ص ص ٣٤-٣٥.

٣٥) الخطاب السامي الذي ألقاه السلطان بمناسبة افتتاح الفترة الثانية لمجلس الشورى في ١٩٩٤/١٢/٢٦، نقلاًعن: أيمن عبد الكريم ، م.س.ذ. ص٨٠.

٣٦) ينظر: أنور عادل محمد ، دبلوماسية الساطة ، السياسة الخارجية لسلطنة عمان أنموذجاً ، مجلة ابحاث استر اتيجية ، مركز بلادي للدراسات والابحاث ، بغداد ، العدد ١٠ ، لسنة ٢٠١٥، ص ٣٠.

٣٧) ثناء فؤاد عبد الله : آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ٣٣٥.

٣٨) يتألف النسيج الاجتماعي العماني من ٧٥%% أباضية ، ٢٠% شيعة من مجموع السكان ٤,٨٢٩,٠٠٠ نسمة .Data.albankldowli.org/indator.sp.pop.totl?view=chart

٣٩) يقارن مع : علي سليمان الدرمكي : التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان ١٩٨١-٢٠١٢. رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٢، ص ١٠٤، فبعد الانتصار على أعضاء جبهة ظفار لتحرير الخليج العربي أصدر قابوس عفواً شاملاً عن جميع من شهر السلاح بوجه السلطنة وعاملهم كمواطنين عاديين . بل وأن بعضهم تبوأ مناصب حكومية بارزة. ينظر: محمد أحمد قطاطشة ، عمر حمدان الحضرمي، م.س.ذ. ص ٣٨٣ .

٤٠) قارن مع : د. صالح عباس الطائي : المدخل إلى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي ، مطبعة الكتاب ، بغداد، ٢٠١٤، ص٣٥.

٤١) د. أحمد نوري النعيمي : عملية صنع القرار في السياسية الخارجية ، الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً ، دار زهران ، عمان ، ٢٠١٣، ص ٣٨٥. د. عبد القادر محمد فهمي : المدخل لدراسة الاستراتيجية ، ط٢ ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠١١، ص ٣٧.

٤٢) قارن مع : ظاهر بن علي بن طاهر مقيبل ، م.س.ذ. ص ٩٦. عبد الفتاح أبو علية : مختارات من وثائق تاريخ عُمان الحديث ، الرياض ، ١٩٩٤، ص١٨. ينظر: محمد قطاطشة ، عمر حمدان الحضرمي ، م.س.ذ. ص ٣٨١. ونصت المادة الأولى من النظام الأساس للدولة الصادر بمرسوم سلطاني في ١٩٩٦/١١/٦ على أن (سلطنة عمان دولة عربية).

٤٣) ينظر ويقارن مع : ثريا بنت ثاني الخليفية ، م.س.ذ ، ص ١٦. الهام فخروا وآخرون: الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية ، الكويت، ٢٠١٢، ص٢٤٣.

٤٤) ينظر: طاهر بن علي بن طاهر مقيبيل، م.س.ذ. ص ٧٨.

٤٥) أيمن عبد الكريم ، م.س.ذ. ص ص ٧١.

٤٦) Abdulla Salim Hamed : The Political Chamge in Oman From 1970 : Transition Towards Democracy , University of Hull, England , 2004. P248.

٤٧) ينظر: فيصل بن سعيد بن أحمد دواس : السياسة الخارجية العمانية بين التحالفات والتوازنات من ١٩٧٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستيركلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص٤٠.

٤٨) أنظر وقارن مع: محمد نجيب السعد: الدبلوماسية العمانية : نجاحات متوالية ، الوطن (العمانية) ، ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٦ ، ص٢.

٤٩) حمود بن عبد الله الوهيبي ، م.س.ذ. ص ٧.

٥٠) عن خصوصية وحساسية مضيق هرمزينظر:

J.E. Black and Thomason : Foreign Policies in World of Change: Harper And Row, N.Y. 1963. P.7.

٥١) ينظر: جمال زكريا قاسم : دولة أبو سعيد في عمان وشرق أفريقيا ١٧٤١-١٨٦١ ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة، ١٩٦٨، ص٦.

٥٢) نقلاً عن : عبد الله العليان : الشورى في النظام السياسي العماني على الرابط http://www.ather.om

٥٣) يقارن مع : منى سالم سعيد جعبوب : قيادة المجتمع نحو التغيير، التجربة التربوية لثورة ظفار١٩٦٩-١٩٩٢، ط١ ، مركزدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٨٩.

٥٤) قارن مع : عادل ثجيل البديوي : الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في المبادئ الجيوبولوتيكية، ط ١ ، دارالجنان للنشروالتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٥، ص ١٤.

٥٥) ينظر: حاتم بن سعيد بن محمد حسن ، م.س.ذ. ص١٤.

٥٦) ينظرالموقع الرسمي لوزارة الخارجية العمانية ، ٢٠١٦ ، متاح على الرابط www.mofa.gov.on .

*) بدأت عاصفة الحزم في آذار ٢٠١٥ و انتهت في ٢١ نيسان من نفس العام قادتها السعودي واشتركت فيها الدول الخليجية والسودان والأردن بالإضافة إلى باكستان وباستثناء عمان.

٥٧) يقارن مع: مصطفى شفيق علام : نهج استقلالي ، سياسة عمان الخارجية في : سياسات إقليمية استقطابية : على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/13449 .

٥٨) ينظر ويقارن مع : مهند أبو عريف (الأزمة السورية والدبلوماسية العمانية مؤشرات ودلالات) جريدة الدستور المصرية ، ٣ت٢ / ٢٠١٥ ، ص٨. حاتم بن سعيد ، م.س.ذ. ص ص ٤٦-٤٧.

٥٩) مهند أبو عريف ، م.س.ذ. ، ص ٨ .

٦٠) صحيفة توت بوست في ٢٠١٥/٨/١ على الرابط .http://bitly2g.acc .

٦١) وهي الولايات المتحدة ، فرنسا ، بريطانيا ، الصين ، روسيا ، وألمانيا . ينظر: أيمن عبد الكريم ، م.س.ذ. ص ٩٢.

٦٢) ينظر: أنور عادل محمد ، م.س.ذ. ص٤٥.

٦٣) القناة الفضائية (الفرنسية ٢٤) ، يوم ٢٠١٥/٤/٢.

٦٤) Richard I. Schmierer (The Sultanate of Oman and The Iran Nuclear Deal) Middle Eastpolicy council Avialable : http://www.Mepc.org/Journal/Sultante Oman -and-Iran-Nuclear-deal.

٦٥) Hillary Rodham Clinton : The hard Choices Published by Simon & Schuster, U.K., 2014.

المصادر

أولاً: الكتب

١. أحمد نوري النعيمي : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، الولايات المتحدة الأمريكية انموذجاً ، دار زهران ، عمان ، ٢٠١٣.
٢. ألهام فخر وآخرون ، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول ، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت ، ٢٠١٢.
٣. جمال زكريا قاسم : دولة أبو سعيد في عمان وشرق افريقيا ١٧٤١-١٨١٦ ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨.
٤. هادي حسن حمودي ، الفكر السياسي العماني من الثوابت إلى المتغيرات ، ط١، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن، قبرص ، ١٩٩٣.
٥. لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة: أحمد بن محمد مفتي ، محمد السيد سليم (مطابع الملك سعود ، الرياض ، ١٩٨٩.
٦. مجموعة مؤلفين : الربيع العماني ، قراءة في الدلالات والسياقات ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠١٣.
٧. منى سالم سعيد جعبوب ، قيادة المجتمع نحو التغيير ، التجربة التربوية لثورة ظفار (١٩٦٩-١٩٩٢) ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠.
٨. عادل ثجيل البديوي : الأدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ، دراسة في المبادئ الجيوبولتيكية ، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن ، ٢٠١٥.
٩. عمر الشهابي وآخرون : الثابت والمتحول ٢٠١٤، الخليج العربي بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة ، مركز دراسات الخليج لسياسات التنمية ، ٢٠١٤.
١٠. عبد الحميد الموافي : عُمان ، بناء الدولة الحديثة ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
١١. عبد الفتاح أبو علية : مختارات من وثائق تاريخ عمان الحديث ، الرياض ، ١٩٩٤.
١٢. عبد القادر محمد فهمي : المدخل لدراسة الاستراتيجية ، ط٢، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠١١.
١٣. صالح عباس الطائي : المدخل إلى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ٢٠١٤.
١٤. رياض نجيب الريس : ظفار قضية الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦ ، ط١، مركز الخليج للتنمية ، لندن.

١٥. ثناء فؤاد عبد الله : آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٧.
١٦. ثريا بنت ثاني الخليفية ، التخطيط ودوره في التنمية المستدامة ، تقرير المجلس الأعلى للتخطيط في عمان ، تشرين الثاني ٢٠١٤.
١٧. خالد المشاقبة : مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية العمانية واقع وتطلعات ، منشورات جامعة أهل البيت ، ٢٠٠٥، الأردن ، ٢٠٠٧.
١٨. خلفان بن حمد الزيدي ، محمد بن أحمد الشيرازي ، عُمان ٢٠١٤-٢٠١٥ ، سلطنة عمان ، وزارة الإعلام ، ٢٠١٥.

ثانياً : البحوث

١. أنور عادل محمد : دبلوماسية الوساطة ، السياسة الخارجية لسلطنة عمان أنموذجاً ، مجلة أبحاث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، بغداد ، العدد (١٠) ، لسنة ٢٠١٥.
٢. مهند أبو عريف : (الأزمة السورية والدبلوماسية العمانية مؤشرات ودلالات) جريدة الدستور المصرية ، ٣ت٢ / ٢٠١٥.
٣. محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي ، الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانية ، مجلة المنارة ، الأردن، المجلد ١٣، العدد (٤) ، لسنة ٢٠٠٧.
٤. محمد نجيب السعد: الدبلوماسية العمانية : نجاحات متوالية ، الوطن (العمانية) ، ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٦.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

١. أيمن عبد الكريم حسين : الحياد وأثره في السياسة الخارجية العمانية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٨.
٢. حاتم بن سعيد بن محمد حسن: مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الدولية ٢٠٠٥-٢٠١٦ ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب ، ٢٠١٧ .

٣. حمود بن عبد الله الوهيبي : أثر الموقع الجغرافي على السياسية الخارجية لسلطنة عمان ١٩٧٠-٢٠١١، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٢.

٤. طاهر بن علي بن طاهر مقيبيل : المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العمانية ١٩٧٠-٢٠٠٨، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا للجامعة الأردنية ، ٢٠١٠.

٥. علي سليمان الدرمكي : التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان ١٩٨١-٢٠١٢. رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٢،

٦. رؤى عليوي حمزة عبيد ، السياسة الخارجية العمانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد: رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧.

رابعاً: الأنترنت

١. أحمد طرابيك : سلطنة عمان وسياساتها الخارجية الهادئة على الموقع www.pensandvooks.com

٢. الموقع الرسمي لوزارة الدفاع العمانية http://www.mod.gov./om.ar.oM

٣. زكريا بن خليفة المحرمي ، السياسة العمانية المعاصرة ، .http//www.drzak.net .

٤. سالم بن حمد الجهوري : عمان ، دور بارز في دعم القضية الفلسطينية . http://orobanews.com

٥. مصطفى شفيق علام : نهج استقلالي ، سياسة عمان الخارجية http://rawabetcenter.com/archives 13449

٦. عبد الله العليان : الشورى في النظام السياسي العماني http://www.atheer.om .

7. Richard I. Schmierer (The Sultanate of Oman and The Iran Nuclear Deal): http://www.Mepc.org/Journal.

خامساً: المصادر الأجنبية :

1. Abdulah D. Ahmed and Said Al-Saqri "Natural Resource Depletion, Productivity and Optimal Fiscal strategy. "The IVP Journal of Applied economics , IVP Publications, 2012. Vol.
2. Abdulla Salim Hamed : The Political Chamge in Oman From 1970 : Transition Towards Democracy , University of Hull, England , 2004.
3. Antony Cordesman: The Gulf Military Forces in An Era of of Asyment Ric War Oman, the Center For strategic And International Studies , Washington DC. 2006.
4. Data, albank aldowli. Orgindi Cator / NY.GDP .
5. Data.albankldowli.org/indator.sp.pop.totl?view=chart.
6. Hillary Rodham Clinton : The hard Choices Published by Simon & Schuster, U.K., 2014.
7. J.E. Black and Thomason : Foreign Policies in World of Change: Harper And Row, N.Y. 1963.